الفصل الثالث

النفقات العامة

اولا : تعريف النفقات العامة وعناصرها

النفقة العامة :- هي مبلغ من المال تستخدمه الدولة او احدى المؤسسات العامة التي تنشئها من اموالها بقصد إشباع حاجة عامة .

ثانيا" :- عناصر النفقة العامة

١- النفقة العامة مبلغ من النقود : تتأخذ النفقة العامة عادة" طابعا" نقديا" ، يتمثل فيما تدفعه الدولة او هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات من اجل القيام بنشاطها ، كدفع مرتبات العاملين وأجورهم ودفع مستحقات الموردين والمقاولين والاتفاق على الجيش وقوات الأمن والأشغال العامة ... الخ ، ولا يعد من قبل النفقة العامة التجاء الدولة بما لها من سلطات الى الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما هو في حالات التكليف الإجباري ، او جباية ما تحتاجه عينيا" من الأفراد دون ثمن ، او مزايا عينة كالسكن المجاني او مزايا نقدية كالإعفاء من الضرائب ، وقد تضاءلت هذه الحالات في ظل الدولة الحديثة ، بحيث اصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات بشكل عنصر أساسيا" من عناصر النفقة العامة وترتب على ذلك ازدياد حجم النفقات العامة ، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها .

ومن مزايا استخدام النقود في الإنفاق انه يسهل من عمل النظام المالي ، حيث انه يركز مبدأ الرقابة على النفقات العامة تامينا" لأفضلية استخدامها وفقا" للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات في الإنفاق العيني ، فضلا" على ان الإنفاق العيني يثير من المشاكل الإدارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة ، كذلك الإنفاق العيني هو الأخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من النفقات العامة وتحمل الأعباء التي تفرضها .

٢- صدور النفقة العامة من الدولة او احدى هيئاتها : يشترط في النفقة العامة ان تصدر من الدولة او احدى هيئاتها ، وبهذا المفهوم فأنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة ، وتعد النفقة العامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية ، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها الأفراد او المشروعات الخاصة لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام ، فاذا تبرع شخص ما بمبالغ لبناء مستشفى او مدرسة على سبيل المثال فلا يعتبر ذلك نفقة عامة إنما يدخل ذلك ضمن اطار الإنفاق العام .

٣- النفقة العامة تحقق نفع عام : النفقة العامة تهدف أساسا" الى شباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا" عاما" للأفراد ، مثال ذلك الأفراد متساوون في تحمل الأعباء المالية (الضرائب وغيرها) فهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه ، اي ان النفقة سدادا" لحاجة عامة وليس لمصلحة خاصة .

ثالثا : تطور النفقات العامة

١- النفقات العامة في النظرية الكلاسيكية :-

كان علماء المالية الكلاسيكيون ينظرون الى النفقات العامة بان الدولة هي مستهلك للنفقات العامة ، وعلى الدولة ان تقوم بالوظائف العسكرية والأمنية والتشريعية من دون ان تتدخل في النشاط الاقتصادي على اعتبار ان العمل الفردي اكثر كفاءة وإنتاجا" من عمل الدولة في الميدان الاقتصادي .

٢- النفقات العامة في النظرية الحديثة :-

علماء المالية المحدثين عم عكس علماء المالية الكلاسيكيون تماما" يرون ان الدولة لا يمكن ان تكون مستهلك للنفقات العامة ، انما تقوم الدولة بإعادة توزيع النفقات الى الأفراد عن طريق دفع الرواتب الى الموظفين والأجور الى العمال ، فالدولة عبارة عن مضخة تمتص جزء من الدخل القومي لتعيده ثانية الى تيار الدخل القومي عن طريق الإنفاق العام .

رابعا : صور وأشكال النفقات العامة

توجد للنفقات العامة صور متعددة منها :-

١- الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة الى الموظفين والعمال والمتقاعدين .

٢- قيم السلع والخدمات التي تشتريها الدولة بقصد إشباع الحاجات العامة .

٣- الإعانات التي تقدمها الدولة الى مختلف الفئات الاجتماعية .

٤- القرض العام .

خامسا : قواعد النفقات العامة

هناك ثلاثة قواعد للنفقات العامة هي :-

١- قاعدة المنفعة : ينبغي ان يهدف الإنفاق العام الى تحقيق اقصى منفعة اجتماعية .

٢- قاعدة الاقتصاد : اي تجنب التبذير في الإنفاق العام .

٣- قاعدة الترخيص : وتعني ان النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة من قبل سلطة مختصة .

سادسا : تقسيمات النفقات العامة

هناك نوعين من : النوع الأول التقسيمات العلمية للنفقات العامة :- وتشمل الاتي :

١- النفقات العادية والنفقات غير العادية .

٢- النفقات الفعلية والنفقات التحويلية .

٣- النفقات الإنتاجية والنفقات الغير الإنتاجية .

٤- النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية .

أما النوع الثاني هو التقسيمات العملية للنفقات العامة :- وتشمل الاتي :

١- التقسيمات الإدارية للنفقات العامة .

٢- التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة .

٣- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة .

سابعا : ظاهرة ازدياد النفقات العامة

هناك أسباب ظاهرية وحقيقة لظاهرة ازدياد النفقات العامة وهي على النحو الاتي :-

١- الأسباب الظاهرية للنفقات العامة ومن هذه الأسباب :-

أ- انخفاض قيمة النقود :- اي انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية وسببه هو التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار ، اي يجب دفع عدد من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة او الخدمة .

ب – تغير القواعد المالية :- اي الانتقال من الميزانية الصافية (صافي الإيرادات) الى الميزانية الإجمالية (تدرج فيها المصروفات والإيرادات) اي ان اتباع الميزانية الإجمالية من شانه ان يؤدي الى ارتفاع رقم المصروفات العامة .

ج – توسع مساحة إقليم الدولة او زيادة عدد السكان :- عند زيادة مساحة إقليم الدولة او عدد السكان يتطلب من الحكومة زيادة نفقاتها في الوظائف التي تقدمها لأفراد المجتمع مثل (الأمن ، العدالة ، بناء المستشفيات والمدارس ... الخ) .

٢ – الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة :-

وهي التي تؤدي الى زيادة حقيقية في النفقات العامة ومن اسبابها هي :-

أ- أسباب اقتصادية واجتماعية .

ب- أسباب سياسية .

ت- أسباب مالية وإدارية .

ث- أسباب قانونية .

ح- نفقات الدفاع والكوارث الطبيعية .

ثامنا : العوامل المحددة لحجم النفقات العامة

يمكن ان تحدد عدة عوامل لتحديد حجم الإنفاق العام وهذه العوامل هي :-

(دور الدولة ، الإيرادات العامة ، حالة النشاط الاقتصادي)